# دور مجلس الأمن في تسوية الأزمة السورية خلال الفترة 2011م– 2022م

أ. عبد السلام جمعة عوض حمد ـ باحث أكاديمي متعاون بالجامعات الليبية

## The Role of the Security Council in Resolving the Syrian Crisis During the Period 2011-2022

**Mr. Abdulsalam Jumaa Awad Hamad**

Summary

The Security Council is considered one of the most important organs of the United Nations،given that the primary objective for which this organization was established—the maintenance of international peace and security—is its exclusive function. To enable this body to carry out its functions،the UN Charter grants it the right to issue binding resolutions and the authority to intervene in international disputes،whether or not the disputing states agree. The international community's interest in this body arose only because war was the only means resorted to by disputing states to resolve their disputes. As a result،war has caused humanity great destruction and devastation. Although the Charter prohibits the use of force in international relations except in cases of legitimate defense،that is،when a state is subjected to external aggression،states nevertheless use force to resolve their disputes. The Syrian crisis is one of the most complex crises in the world. Given the multiplicity of parties involved،including local،regional،and international actors،and the multiple and diverse interests of each party،to the point of intertwining and sometimes conflicting،despite the crisis entering its twelfth year،there are no signs of an imminent end. The conflict has been ongoing since its outbreak in 2011. The Syrian situation is becoming more complex by the day،and the humanitarian crisis is intensifying with time. The Syrian people are still suffering from the bombing and destruction caused by the war،which has led to the displacement of millions of refugees to neighboring countries. The UN Security Council was supposed to consider the Syrian crisis from a perspective that is independent of the interests of major powers and regional states

Prepared by academic researcher

**الملخّـــــــــص:**

يُعتبر مجلس الأمن من أهم أجهزة الأمم المتحدة وذلك لأمن مهمة تحقيق الهدف الرئيسي الذي من أجله تم تأسيس هذه المنظمة هو حفظ السلم والأمن الدوليين من أعمالها الحصرية ، ولكي يستطيع هذا الجهاز القيام بأعماله هذا، سمح ميثاق الأمم المتحدة له بحق إصدار القرارات الملزمة وسلطة التدخل في المنازعات الدولية، سواء وافقت عليه الدول المتنازعة أم لا وإن اهتمام المجتمع الدولي بهذا الجهاز لم يأتي إلا لأن الحرب كانت الوسيلة الوحيدة التي تلجأ إليها الدول المتنازعة لحل منازعتهم ولهذا فإن البشرية أصابت من الحرب هلاكا ودمارا وعلى الرغم من أن الميثاق قد حزم استخدام القوة في العلاقات الدولية إلا في حالة الدفاع الشرعي أي عندما تتعرض الدولة لعدوان خارجي، إلا أن الدول تستخدم القوة لتسوية منازعتها و تُعد الأزمة السورية واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا في العالم؛ نظرًا لتعدد أطرافها ما بين أطراف محلية، وإقليمية، وأخرى دولية، وتعدد وتباين مصالح كل طرف إلى حد التشابك وأحيانًا التعارض، وبالرغم من قرب دخول الأزمة عامها "الثاني عشر فلا توجد مؤشرات تُنذر بقرب انتهائها فمازال الصراع قائمًا منذ اندلاعه في 2011م إلى الآن، ويزداد المشهد السوري تعقيدًا يومًا بعد يوم، وتزداد حدة الأزمة الإنسانية بمرور الوقت، فمازال الشعب السوري تحت وطأة القصف والدمار الذي خلفته الحرب؛ التي أدت لنزوح ملايين اللاجئين لدول الجوار وكان من المفترض أن ينظر مجلس الأمن الدولي إلى الأزمة السورية بعين الاعتبارات بعيداً عن الاعتبارات ومصالح الدول الكبرى ودول الإقليمية

**المقدمة:**

يُعتبر مجلس الأمن من أهم أجهزة الأمم المتحدة وذلك لأمن مهمة تحقيق الهدف الرئيسي الذي من أجله تم تأسيس هذه المنظمة هو حفظ السلم والأمن الدوليين من أعمالها الحصرية، ولكي يستطيع هذا الجهاز القيام بأعماله هذا سمح ميثاق الأمم المتحدة له بحق إصدار القرارات الملزمة وسلطة التدخل في المنازعات الدولية، سواء وافقت عليه الدول المتنازعة أم لا وأن اهتمام المجتمع الدولي بهذا الجهاز لم يأتي إلا لأن الحرب كانت الوسيلة الوحيدة التي تلجأ إليها الدول المتنازعة لحل منازعاتهم ولهذا فإن البشرية أصابت من الحرب هلاكا ودمارا ، وعلى الرغم من أن الميثاق قد حرّم استخدام القوة في العلاقات الدولية إلا في حالة الدفاع الشرعي أي عندما تتعرض الدولة لعدوان خارجي، إلا أن الدول تستخدم القوة لتسوية منازعاتها.

وهذا الأساس أصبح من أبرز أهداف المنظمة وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك حتى لا تتكرر المأساة مرة أخرى، بل تبلورت مبادئها حول وضع السبل لتحقيق هذا الهدف، فأثيرت مسألة إحداث أجهزة دولية منها التنفيذية والقضائية ذات المسؤولية والمتخصصة في حفظ السلم والأمن الدوليين وهذا ما أملته الحاجة الملحة في جعل جهاز فعال وناجح تتركز فيه سلطات الأمن الجماعي الدولي تحقيقا لسرعته في مواجهة الأزمات الدولية المتوالية وهذا من أولى مقاصد الأمم المتحدة التي وردت في المادة الأولى هي تحقيق السلم والأمن الدوليين.

تُعد الأزمة السورية واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا في العالم؛ نظرًا لتعدد أطرافها ما بين أطراف محلية، وإقليمية، وأخرى دولية، وتعدد وتباين مصالح كل طرف إلى حد التشابك وأحيانًا التعارض، فلا توجد مؤشرات تُنذر بقرب انتهائها فمازال الصراع قائمًا منذ اندلاعه في 2011م إلى الآن، ويزداد المشهد السوري تعقيدًا يومًا بعد يوم، وتزداد حدة الأزمة الإنسانية بمرور الوقت، فمازال الشعب السوري تحت وطأة القصف والدمار الذي خلفته الحرب؛ التي أدت لنزوح ملايين اللاجئين لدول الجوار.

ترجع حالة عدم الاستقرار وديمومة الصراع التي تشهدها سوريا إلى العديد من الأسباب؛ فبالنظر لطبيعة الحرب في سوريا سنجد أنها خليط غير متوازن من الحرب الأهلية والحرب الإقليمية والدولية والحرب بالوكالة والحرب الطائفية المذهبية، فالصراع القائم في سوريا ليس تعبيرًا عن صراع مستقل قائم بذاته، وإنما يمثل وجهًا من أوجه صراع مركب متعدد الأطراف تتداخل فيه مصالح دولية واقليمية.

## أولا ـ مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة في إبراز دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراعات كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، ومن خلالها يمكن طرح عدة تساؤلات فيما يلي: ـ

ـ ما أهم الوسائل والاليات التي يستخدمها مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراعات الدولية.

ـ ما مدى نجاح دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراعات الدولية.

ـ ما أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهة مجلس الأمن الدولي في تسوية الأزمة السورية.

## ثالثا ـ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلى:

- معرفة دور مجلس الأمن في تسوية الأزمة السورية.

- معرفة قرارات مجلس الأمن الدولي تجاه الأزمة السورية.
- تقويم القرارات التي اصدرها مجلس الأمن حول الأزمة السورية.

## أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تعتبر من القضايا الرئيسية التي تؤدي إلى التعرف على كيفية طبيعة عمل مجلس الأمن الدولي في تطبيق الأحكام الدولية، من خلال دوره الذي اتسع في الآونة الأخيرة مع إعطاء صلاحيات كبيرة في تسوية الصراعات من خلال الأحكام التي يطبقها في حفظ السلم والأمن الدوليين.

## رابعاً ـ منهج الدراسة:

اعتمد هذه الدراسة على البحث والتحليل، فمثلا تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، وهذا يفيد في دراسة وتحليل دور مجلس الأمن وقرارته ذات الصلة بالأزمة السورية في وصفها وتحليها.

## خامساً ـ المدخل القانوني:

**المنهج القانوني:** اعتمدت هذه الدراسة على اللجوء إلى مضامين النصوص القانونية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن الدولي التي ابرمت حول الأزمة السورية.

## سادساً ـ حدود الدراسة:

وتنقسم هذه الدراسة من ناحيتين هما الحدود الزمنية والمكانية.

- **الحدود الزمنية: وهي** الفترة الممتدة منذ بداية لأزمة السورية عام 2011م- 2024م
- **الحدود المكانية**: هي الحدود الجغرافية للدولة السورية.

## سابعاً ـ الدراسات الدولية:

يمكن الإشارة إلى عدد من الدراسات السابقة فيما يلي: -

**1- دراســــــــة:** جبيقة علي معمر، صورية شعبان، دور مجلس الأمن الدولي في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،الجزائر،2016م تحتوى الدراسات على مقدمة وفصلين وعدد أربع مباحث أما في الفضل الأول تم تناول موضوع دور مجلس الأمن وجهود حماية حقوق الإنسان يعتبر مجلس الأمن الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة يقوم على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هذا الأخير، أما الفصل الثاني طبيعة سلطات مجلس الأمن في إطار احكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وفقا لمقاصد الأمم المتحدة وأهدافها التي جاء بها الميثاق نجد السلطات والاختصاصات الواردة في الفصل

السابع. وخاتمة وقائمة المراجع، وبالتالي لم تشير هذه إلى دور مجلس الأمن في تسوية الأزمة السورية ولم تتحدث عن قرارات مجلس الأمن الدولي.

**2- دراســــــة:** بركة محمد، اختصاصات مجلس الأمن لحل النزاعات الدولية حلا سليماً، مجلة القانون العام، المجلد (1) العدد (2)،2022م، تحتوي هذه الدراسة على مقدمة لقد استندت هيئات الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وكذلك تحدثت عن طرق التسوية السلمية ك الوساطة، التوفيق، التحكيم، التسوية القضائية، وبالتالي لم تشير هذه الدراسة إلى قرارات مجلس الأمن حول الأزمات الدولية.

**3- دراســــــة:** أحمد محمد عبدالله ناصر الحسيني، قرارات مجلس الأمن ودورها في حل الأزمة اليمنية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد(2)،شهر مارس،2017م،تحتوى الدراسة على مقدمة وعدد فصلين أما الفصل الأول فقدتم تناول فيه أسباب معضلة الأزمة اليمنية في استقرار وإبراز إشكالياتها حيث تم التحدث فيه عن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، أما الفصل الثاني مقدرة مجلس الأمن فيحل الزمة اليمنية وافاق خارطة الطريق وتم تناول فيه محاولة لرسم خارطة الطريق للزمة اليمنية، وخاتمة، وبالتالي تختف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من خلال لم تتناول فيه جانب قرارات مجلس الأمن الدولي حول الأزمة اليمنية.

**4- دراســــــة:** برهان علي محمد سعيد، دور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية (الأزمة الليبية انموذجاً )،مجلة العلوم السياسية، العدد,( 65)،شهر يونيو،2023م،تحتوي هذه الدراسة على مقدمة وعدد مبحثين اما في المبحث الأول تناول الإطار النظري المفاهيمى والتاريخي للأزمة الليبية حيث تم تناول فيه مفهوم الزمة وإدارة الأزمة الدولية، وكذلك الخلفية التاريخية للأزمة الليبية وتداعياتها، ونشأة تطور الأزمة الليبية، والتداعيات الأزمة الليبية و التداعيات الداخلية و أما في المبحث الثاني تم تناول فيه مجلس الأمن والأزمة الليبية وسائل مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية وكذلك قرارات مجلس الأزمن بخصوص الأزمة الليبية. وخاتمة وقائمة المراجع وبالتالي تختلف هذه الدراسة ولم تشير إلى نشأة وهيكلة مجلس الأمن واختصاصاته عن الدراسة الحالية في موضوع دور مجلس الأمن في تسوية الأزمة السورية.

**التعقيب عن الدراسة السابقة:**

أشارت أغلب الدراسات السابقة عن دور مجلس الأمن في حل وإدارة الأزمات الدولية،

ولم تشير إلى تسوية الأزمات والقرارات الأممية التي طبقت على الأزمة السورية منذ عام 2011م حتى عام 2024م.

**سابعاً ـ مفاهيم الدراسة:**

غالبا ما يستخدم مصطلح الأزمة لفت الانتباه إما إلى مشكلة معينة كان يستخدم للإشارة إلى الأزمة البيئية أو إلى نزاع أو خلافات تنشأ بين الدول، إن استخدام المصطلح بهذه الطرق قد يؤدي إلى الافراط في استخدامها وتعميمها وبالتالي التقليل من أهميتها ،في هذا السياق فأن مفهوم الأزمة دخل حقل السياسة الدولية كونها حالة لا حرب ولا سلام فحيث توجد أزمة لا توجد حرب ؛ ولكن لا يوجد سلام – أيضاً- فالأزمة هي تحولات مفاجئة في العلاقات الدولية الطبيعية بين الدول، قد تتصاعد وتؤدي إلى نشوب حرب أو قد يتم التعامل معها بطريقة يتم فيها تفادي الحرب واستعادة الوضع السابق، فهي مرحلة لا تنتج عنها بالضرورة الحرب يمكن تحديد نهجين مختلفين يستخدمان من قبل الباحثين لتعريف المفهوم وهما [1].

1. النهج الذي يحدد مفهوم الأزمة الدولية من حيث عملية صنع القرار داخل الدولة.
2. النهج الذي يحدد مفهوم الأزمة الدولية من حيث عملية التفاعل بين الدول [2].

**مفهوم الدور:** يعرفه "كارل هولستى " هو الذي يتبلور حول القرارات والالتزامات التي تصدر عن الدولة أو المنظمات حيث تتخذ تلك القرارات الطابع المستمر سواء داخل النظام الدولي أو الإقليمي [3].

**التسوية السياسية:** هي اتفاق سياسي ذات طابع دولي على قضايا النزاع ونص على الالتزامات المتبادلة بين طرفيه أو أطرافه والتي من دونها لا يمكن اتفاق [4].

**المنظمة الدولية:** يعود مصطلح المنظمات الدولية إلى معاهدة فرساي 1919م، والتي تضمنت أول مرة هذا المصطلح للتعبير عن هيئة ما بين الحكومات كما استخدم مصطلح المنظمات الدولية لأول مرة في ميثاق عصبة الأمم ودستور منظمة العدل الدولية وتضمنه النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وتعريفها هي تتفق مجموعة من الدول على إنشائها للقيام بتحقيق أغراض مشتركة فيما بينهم ويعرفها " ابوهيف " تلك المؤسسات المختلفة التي تنشئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن الشؤون الدولية المشتركة [5].

**ثامناً ـ تقسيمات الدراسة.**

ويتم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين. المبحث الأول ـ مجلس الأمن الدولي: أولا: تعريف مجلس الأمن الدولي ونشأته واختصاصاته. ثانيا: اليات مجلس الأمن في تسوية

الصراعات الدولية. المبحث الثاني ـ الأزمة السورية: أولا ـ أسباب الأزمة السورية وتطورها: ثانيا ـ قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة السورية

## المبحث الأول ـ مجلس الأمن الدولي:

مجلس الأمن الدولي هو أحد الأجهزة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة وقد خصص الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة لبيان طريقة تأليف هذا المجلس واختصاصاته وإجراءات العمل الخاصة به ويعتبر هذا المجلس هو الجهاز التنفيذي الوحيد للأمم المتحدة فهو المعني الأول بتنفيذ قواعد القانون الدولي على المستوي الدولي [6].

وعليه يمكن الإشارة إلى نشأة مجلس الأمن الدولي واختصاصاته فيما يلي: -

### أولا ـ نشأة مجلس الأمن الدولي واختصاصاته:

**1ـ نشأة مجلس الأمن الدولي :** يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من الأمم المتحدة، وتكون جمهورية الصين، وفرنسا، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه. وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس. ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل [7]. وينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين، على أنه في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين بعد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من أحد عشر عضواً إلى خمسة عشر عضواً، يختار اثنان من الأعضاء الأربعة الإضافيين لمدة سنة واحدة والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور ويكون لكل عضو في مجلس الأمن مندوب واحد [8].

**2ـ اختصاصات مجلس الأمن الدولي:** رغبـــة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات، يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها والسلطات الخاصة المخوّلة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية عامة لتنظر فيها [9] يتعهد أعضاء "الأمم المتحدة" بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق[10] رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم

الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسؤولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة 47 عن وضع خطط تعرض على أعضاء "الأمم المتحدة" لوضع منهاج لتنظيم التسليح [11] يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة 3 من المادة 52 يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت [12] ينظم مجلس الأمن على وجه يستطيع معه العمل باستمرار، ولهذا الغرض يمثل كل عضو من أعضائه تمثيلاً دائماً في مقر الهيئة يعقد مجلس الأمن اجتماعات دورية يمثل فيها كل عضو من أعضائه - إذا شاء ذلك - بأحد رجال حكومته أو بمندوب آخر يسميه لهذا الغرض خاصة لمجلس الأمن أن يعقد اجتماعات في غير مقر الهيئة إذا رأى أن ذلك أدنى إلى تسهيل أعماله [13] لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه [14] يضع مجلس الأمن لائحة إجراءاته ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه [15] لكل عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص[ 16] كل عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" ليس بعضو في مجلس الأمن، وأية دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة" إذا كان أيهما طرفاً في نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه يدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق في التصويت، ويضع مجلس الأمن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من أعضاء "الأمم المتحدة [17].

**ثانيا ـ اليات مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراعات الدولية:**

تفرض منظمة الأمم المتحدة على جميع أعضاء الهيئة حل منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية من أجل عدم عرض السلم والأمن الدولي للخطر وذلك وفقاً للمادة (33) فقرة [18] من الميثاق التي تبنت الأساليب التي يمكن اتباعها لحل المنازعات التي تقوم بين الدول بالطرق السلمية مثل المفاوضات ،الوساطة ،التحقيق كما تطبق المادة ذاتها في الفقرة [19] على مجلس الأمن له أن يدعو الدول المتنازعة إلى تسوية منازعاتها بالطرق السلمية [20] وعليه يمكن الإشارة إلى اليات مجلس الأمن الدولي لتسوية الصراعات الدولية طبقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

**1- المفاوضاتNegotiations** : تعتبر المفاوضة من أهم الطرق الدبلوماسية وأكثرها شيوعاً وقد جاءت الإشارة إليها في المادة (33) من ميثاق هيئة الأمم كأول طريقة ينبغي إتباعها لحل المنازعات الدولية حيث نصت في الفقرة الأولي منها على أنه " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدولي للخطر أن يلمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية وغيرها من الوسائل التي يقع عليها اختيارها [21].

**2- الوساطة Mediation:** تعتبر من الطريق السلمية المهمة في هذا الموضوع الدولي ، حيث يدخل فيها طرف من خارج الدول المعنية أو الإقليمية بغرض التوفيق بين الأطراف المتصارعة، خاصة إذا كبرت الفجوة بينهم ويحاول كسب رضاهم وقد ظهرت في وثيقة الأمم المتحدة ومن الأمثلة على التوسط لحل المشكلات القائمة بين المغرب وجبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية[22].

**3- المساعي الحميدة The Good Endeavors :**وهي الجهود المبذولة من طرف ثالث بعيد عن النزاع يهدف إلي تقارب بين الدول المتخاصمة وبموافقة الأطراف المتنازعة وهي طريقة دبلوماسية لإيجاد توافق بين الدول المعنية بذلك وفق اتفاقيات لاهاي 1899-1907 المساعي الحميدة قد تؤدي إلى تخفيف حدة المنازعات والدفع بالأطراف إلى التفاوض أو المساعدة على العودة إلى مائدة التفاوض دون تقديم حل للنزاع [23].

**4- التحقيق Investigation:** ميثاق الأمم المتحدة في المادة (33 ) الفقرة (1) يذكر التوفيق من بين الوسائل السلمية لتسوية الصراعات التي يتعين على الدول الأعضاء اللجوء إليه، كما تجدر الإشارة إلى أن كلا من إعلان عام 1970م المتعلق بمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وإعلان مانيلا لعام 1982م بشأن تسوية الصراعات الدولية يشيران إلى التوفيق باعتباره واحد من الوسائل السلمية التي يجب علي الدول أن تستخدمه عندما تسعى إلى تسوية مبكرة ومنصفة لصراعاتها الدولية [24].

## المبحث الثاني ـ الأزمة السورية:

تُعد الأزمة السورية واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا في العالم؛ نظرًا لتعدد أطرافها ما بين أطراف محلية، وإقليمية، وأخرى دولية، وتعدد وتباين مصالح كل طرف إلى حد التشابك وأحيانًا التعارض، وبالرغم من قرب دخول الأزمة عامها الثاني عشر فلا توجد

مؤشرات تُنذر بقرب انتهائها فمازال الصراع قائمًا منذ اندلاعه في 2011م إلى الآن، ويزداد المشهد السوري تعقيدًا يومًا بعد يوم، وتزداد حدة الأزمة الإنسانية بمرور الوقت، فمازال الشعب السوري تحت وطأة القصف والدمار الذي خلفته الحرب؛ التي أدت لنزوح ملايين اللاجئين لدول الجوار [25] وعلية يمكن الإشارة الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة السورية فيما يلي:-

**أولا ـ الأسباب الداخلية للأزمة السورية:**

من المؤكد أن التغيرات التي أجريت في العالم العربي في عام 2011م قد فرضت نفسها على الأوضاع السورية، حيث انطلقت الثورة السلمية بأولى مطالبها وهي الحرية، فتعرض الشعب السوري والذي نادى بحريته لشتي أنواع القمع والاضطهاد من قبل النظام السوري، فتطور هذا المطلب من الحرية إلى إسقاط النظام لتزداد آلة القمع الأسدي وقد حمل شعاري الثورة الأساسيين " الحرية وإسقاط النظام " الكثير من المطالب المحقة للشعب السوري، التي يمكن تحديدها من خلال عناوين أساسية تشكل المطالب الرئيسية للثورة السورية كالآتي:- [26] .

- اسقاط النظام بكل رموزه وأركانه.
- إعادة دولة ديمقراطية تعددية.
- إعادة هيكلة مؤسسات الأمن والجيش.
- كتابة دستور جديد للبلاد.
- تعددية الأحزاب.
- حرية الإعلام.
- دولة المواطنة والقانون.
- إقامة عقد اجتماعي جديد.
- مكافحة الفساد.
- محاسبة المجرمين الذين أوغلوا في دماء الشعب السوري [27].

**1ـ الأسباب الداخليـــة للأزمة الســـــورية:** بدأت الأزمة السورية نتيجة لتفاعل العديد من العوامل التراكمية يعد بعضها سياسي والآخر اجتماعي أو اقتصادي، حيث بدأ الاحتجاجات في سوريا كرد فعل على الاستبداد الممنهج وجمود البنية السياسية وذلك رغبةً في تغيير السلطة الاستبدادية الي دولة تعددية من أجل تحقيق العدالة والمساواة وحقوق الأقليات في المشاركة السياسية، ونذكر من تلك العوامل [28]

ـ **شمولية النظام السياسي:** كانت السلطة في سوريا ممثلة في شخص الرئيس حافظ الأسد، فقد تمكن من الانفراد بالسلطة وحكم سوريا حكماً فردياً مطلقاً- أيضا - تمكّن من السيطرة على جميع مؤسسات الدولة وضم مختلف الأحزاب السياسية فيما عدا حزب البعث إلى الجبهة الوطنية التقدمية، كما أنه قام بتهميش الطبقة الوسطى من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة مما ساهم في تهميش الحياة السياسية [29].

ـ **غياب توزان السلطات:** افتقر النظام السياسي السوري للتوازن بين السلطات الثلاث وكان هناك هيمنة شديدة للسلطة التنفيذية على كل من السلطة التشريعية والقضائية، يرجع ذلك للسلطات الدستورية الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية بحكم رئاسته لحزب البعث الذي يحتكر الحياة السياسية في سوريا [30].

ـ **الجيش الحـــر:** لقد أعلن عن تشكيل الجيش الحر في تركيا بتاريخ 29 يوليو 2011 برئاسة "رياض الأسعد" وعدد من الضباط العسكرين المنشقين عن المؤسسة العسكرية والجيش، ليكون إطار تنظيميًا يواكب تنامي العمل المسلح ضد قوات النظام خاصة بعد تصاعد وتيرة العنف المسلح اتجاه الشعب السوري، ويتبين أن المكون الفكري الأيديولوجي للمعارضة العسكرية أكد على إنشاء دولة سورية مستقلة بهويتها العربية الوسطية القائمة على العدل واحترام حقوق الإنسان والأقليات العرقية مع عدم الانتماء لأي تيار سياسي أو عقائدي، كذلك التعامل بمسؤولية مع المجتمع الدولي وتطبيق مبادئ القانون الإنساني، وبالرغم من ذلك عانت هذه التيارات من الترويج لأفكارها بعكس التيارات الإسلامية، نظارا لغياب أدوات التواصل مع القاعد الشعبية وافتقادها إلى شخصية كاريزمية قادرة على الحشد الشعبي والترويج لرؤية سياسية شاملة لأن معظم المنشقين هم من منتسبي جيش النظام، و يتكون الجيش الحر من عدد من الألوية تتوزع على مساحات مختلفة من الأراضي ، والتي تقدر بحوالي 11% من مساحة الأراضي السورية، وبعد تطورات متعددة استقر الجيش السوري الحر على شكل مجالس عسكرية في محافظات (دمشق وحمص وحماة وإدلب ودير الزور)، ثم على هيئة خمس جبهات عسكرية تتبع لرئاسة أركان الجيش السوري الحر، وتم استبعاد كل من رياض الأسعد ومصطفى الشيخ من قيادة الجيش السوري الحر بناء على انتخابات جرت في تركيا، ويتم تمويل الجيش السوري الحر من قبل العديد من دول ابرزها قطر والمملكة العربية السعودي[31].

ـ **تدهور الوضع الاقتصادي:** انتشرت الأمراض الإدارية في مختلف القطاعات الاقتصادية بعد تحول حزب البعث للعمل بآليات السوق دون الاهتمام بتوفير شبكات

الضمان الاجتماعي المرافقة لهذا التحول، الأمر الذي أدّى إلى تراجع دور القطاع الاقتصادي ووقف الاستثمار الإنتاجي الحكومي وتفويضه للقطاع الخاص وتقليص الانفاق العام، مما ترتب عليه انتشار الفقر والبطالة وارتفاع معدل التضخم وغياب العدالة التوزيعية وخاصة في الريف ، وفق تقديرات 2010 فإن حوالى 7 مليون سوري أصبحوا تحت خط الفقر، أيضا انخفضت القدرة الشرائية بحوالي 28٪ خلال العشر أعوام الماضية، فأصبحت سوريا مقسمة إلى قسمين ، الأول : قلة تسيطر علي القدرات الاقتصادية للدولة ، الثاني: معظم السكان الذين يعانوا من الفقر[32].

**ـ أسباب عرقية وطائفية:** بعد انقلاب 1970 أصبح العلويون هم المسيطرون علي القسم الأكبر من الهيئات الحكومية واستمر ذلك رغم عملية الدمقرطة التي دخلت فيها سوريا خلال بداية عهد بشار الأسد، ومع وصول موجة الحراك العربي الي سوريا أخذ المتظاهرون من السنة يطالبون بالحصول على تمثيل أفضل داخل الحكومة، انطلاقا من ذلك سعت عدد من القوي الإقليمية كإيران والسعودية وتركيا لتغذية مطالب المتظاهرين ليتحول المشهد الي صراع طائفي وعرقي بين العلويين والسنه والشيعة والأكراد [33].

**ـ تنظيم الدولة الإسلامية:** كان بداية ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا 2013 بإعلان "أبو بكر البغدادي" توحيد جبهة النصرة والدولة الإسلامية تحت اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو الأمر الذي رفضه زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري الذي رأى بأن جبهة النصرة تقود العمل الجهادي في بلاد الشام بينما يتواجد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق فقط دون أن تكون له أدوار في الساحة السورية ، هذا الموقف أثار استياء أبو بكر البغدادي الذي أراد أن ينشر نفوذه داخل الأرضي السورية وازداد من تفعيل الخلاف بين الجـولاني والبغدادي وهو ما أسفر عن هجرة كثير من المقاتلين من جبهة النصرة إلى تنظيم الدولة وهو ما أضعف جبهة النصرة؛ وقلل من قدراتها القتالية أمام قدرات تنظيم الدولة الإسلامية، ومنذ ظهورها في سوريا رسم جدل كبير حوله فدخول تنظيم الدولة الإسلامية إلى سوريا كان بحجة نصرة أهل السنة في سوريا وهو الأمر الذي تعارض مع الممارسات الدموية لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا حيث شكل التنظيم قواعد شرعية متطرفة وطبقها بدموية كبيرة، قاد التنظيم العديد من المعارك في سوريا ضد النظام السوري وضد فصائل مسلحة أخرى وتصادم مع جبهة النصرة وفرض سيطرته على حوالي 95 ألف كم2 من الأراضي السورية ، وقد صنف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بأنه جماعة إرهابية متشددة وهو ما دفع الوأم إلى تشكيل قوات تحالف دولي لمحاربة التنظيم في سورية[34] .

**2- الأسباب الخارجية للأزمة السورية: مع** استمرار التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عقب ثورة 2011م أصبحت الدولة السورية مفتوحة أمام التدخلات الخارجية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي؛ وذلك بسبب عدم قدرة النظام الحاكم في سوريا على السيطرة على كافة أنحاء الدولة، وعدم قدرته على الحد من العنف، وذلك في إطار تدخل العديد من الفاعلين الدوليين الذين قاموا بتأييد النظام السوري، والدفاع عن حكم بشار الأسد باستخدام العمليات العسكرية والتي تهدف إلى قمع المتظاهرين السوريين. وعلي الصعيد الآخر يوجد العديد من الفاعلين الدوليين الذين وقفوا بجانب الحراك الشعبي في سوريا ورفضوا حكم بشار الأسد، وهذا ليس لإنهاء الأزمة السورية على قدر ما كانت تسعى لتحقيق مصالحها من وراء هذا التدخل. بالإضافة إلى تدخل فاعلين غير دوليين مثل التنظيمات الإرهابية كحزب الله، الذي وقف بجانب النظام السوري ضد المتظاهرين، وكان يقوم بمد النظام السوري بالأسلحة ليواجه بها الحراك الشعبي في سوريا وكذلك فقد تدخلت أطراف دولية أخري، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والعديد من الدول الكبرى الأخرى مثل الصين، بجانب العديد من دول الاتحاد الأوروبي. وكانت كل الأطراف الدولية المتدخلة لها مصالح من وراء تدخلها في نطاق الأزمة السورية. ولكن الموقف العربي المتمثل في دور جامعة الدول العربية قد سبق التدخل الدولي الذي نادت به المعارضة السورية عندما عجزت عن إسقاط نظام بشار الأسد، لأنهم قد أيقنوا أن نظام بشار الأسد لن يسقط إلا من خلال التدخل الدولي[35] وعليه يمكن الإشارة للأسباب الخارجية للأزمة السورية على الصعيد الدولي فيما يلي:-

ـ منذ عام 2011م فقد حدث مزيد من التدخلات من بعض الدول العربية مثل "المملكة العربية السعودية" و "قطر"، ولكن المملكة العربية السعودية من أهم دول الخليج التي تدخلت في الأزمة السورية، وقامت بتبني موقف معادي لنظام بشار الأسد، وقد كانت ترى ضرورة إسقاط النظام السوري بقيادة بشار الأسد لتقليل نفوذ روسيا في الشرق الأوسط، ومنع إيران من التمدد الشيعي.

**ـ إسرائيل:** فقد تبنت كذلك موقف معادي لنظام بشار الأسد؛ وذلك حتى تقلل من التدخل الإيراني الروسي في سوريا، وتقلل من إمدادات إيران للنظام بالأسلحة. كما قامت اسرائيل بضرب مواقع تمركز القوات السورية وطرق إمداد الأسلحة التي تربط سوريا بحزب الله اللبناني؛ وذلك لتقليل التهديد العسكري السوري لها أو التهديد التي تشكله إيران لها [36].

ـ أما بالنسبة لتركيا فقد قامت في بداية الأمر بتقديم النصائح للنظام السوري وعندما وجدت أن النظام بقيادة بشار الأسد يرفض هذه النصائح، ويقوم برفض مطالب الثوار فقد قامت بالانقلاب على النظام السوري، وتبنت موقف عدائي له وذلك بالانحياز لصفوف الثورة، بتشجيعها على إسقاط نظام بشار الأسد في إطار تقديم المساعدات المادية للثورة و الثوار([46]). فقد أرادت تركيا أن تستغل فرصة عدم الاستقرار في صفوف النظام، وسعت لعمل حكومة وحدة وطنية في سوريا تكون أعضاء هذه الحكومة من الإخوان المسلمين الذين يدينون بالولاء لتركيا، مما يؤدّي بطبيعة الحال إلى زيادة نفوذ تركيا داخل سوريا، ولكن قد انتهت هذه الفكرة بالفشل، مما أدى إلى غضب الإدارة التركية وأعلنت العداء للنظام السوري والانضمام السياسي والعسكري للمعارضة السورية. وكذلك سعت تركيا لتزعم التيار الإسلامي في المنطقة، وقامت بدعم التيار الإسلامي في سوريا؛ وذلك حتى يكون لها الكلمة العليا في الداخل السوري إذا استطاع الثوار إسقاط نظام بشار الأسد، ولأهمية سوريا بالنسبة لتركيا، فهي تمثل طريقا تمر من خلاله البضائع التركية حتى تصل للمنطقة العربية، فمن مصلحة تركيا أن يكون النظام السوري موالي لها، ولكن تدهورت الأمور بالنسبة لتركيا عندما أعلنت عدائها للنظام السوري [37].

ـ وكذلك قد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية؛ حتى تقلل النفوذ الإيراني في المنطقة وتقوم بالحفاظ على توازن القوة، فهي ترى ضرورة إسقاط النظام السوري الحالي حتى يتم تقليل النفوذ الإيراني في المنطقة. حيث يحظى نظام بشار الأسد بتأييد كبير من إيران ومن الممكن أن تثير هذه الأزمة خطر على الولايات المتحدة الأمريكية في حالة قيام تحالف إيراني روسي. فأمريكا لا تهتم بالنظام السوري أو حتى بالشعب السوري، فالذي يهمها هو الحفاظ على توازن القوى في المنطقة[38].

**ثانيا ـ قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة السورية :**

إن الدور الأهم المنوط بالأمم المتحدة حيال الوضع في سوريا هو دور سياسي أولا وقبل كل شيء. وأي دور آخر هو بالضرورة تابع أو مكمل وقد كان الاعتقاد السائد هو أن الأمم المتحدة يُمكنها رعاية مقاربة سياسية توافقية، في ضوء القناعة الأميركية الروسية المشتركة، القائلة بأن لا حل عسكريا للوضع القائم. وهذا ما اتضح بداية في بيان أو وثيقة جنيف، التي أعلنت في يونيو/ من العام 2012م وباعتباره الجهة المنوط بها حفظ السلم، أصدر مجلس الأمن الدولي أربعة بيانات رئاسية حول الوضع في سوريا، في 3 أغسطس 2011م و21 مارس 2012م و5 أبريل 2012م و2 أكتوبر

2013م[39] وعليه يمكن الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة الليبية ودور المبعوثين في تسوية الأزمة السورية وتقييم من القرارات وادوار المبعوثين تجاه الأزمة السورية فيما يلي:-

**1: قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة السورية لسنة 2012م 2017م.**

يعتبر مجلس الأمن أداة تنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة وإن قراراته ذات الصبغة الالزامية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعليه يمكن الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة السورية كما يلي :-

**القرار رقم 2042 لسنة 2012م:** أشـــار القرار إلى بياناتـــه الرئاســـية المؤرخـــة 3 / أغـــسطس 2011 و 21 مارس 2012م و 5/أبريل 2012م، وأشار- أيضا- إلى جميع القرارات ذات ال صلة الصادرة عن الجمعية العامة، وإذ يعيد تأكيد دعمه للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كوفي عنان، وللعمل الذي يقوم به، وفقا لقرار الجمعية العامةA/RES/66/253 المؤرخ 16 شباط/فبراير 2012م وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن جامعة الدول العربية، وإذ يحيط علما بـالتزام الحكومـة الـسورية في 25 /مـارس 2012 م بتنفيـذ اقتـراحات النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامع ة ال دول العربي ة، وبالتنفيذ العاجل والواضح للالتزامات التي وافقت على الوفا ء به في رسالتها إلى المبعوث المؤرخ ة١ نيسان/أبريل 2012م وهي (أ) وقف تحركات القوات نحـو المراكـز الـسكانية، (ب) ووقـفك ل اسـتخدام للأسلحة الثقيلة في تلك المراكز، (ج) بدء سحب الحشود العسكرية في المراكز السكانية وحولها، وتنفيذ كل ذلك في موعد أقصاه 10 نيسان/أبريل 2012م وطالب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار بحلـول19 /أبريل 2012م أعرب عن اعتزامه تقييم تنفيذ هذا القـرار والنظـر في اتخـاذ خطـوات إضـافية حسب الاقتضاء ؛ يقرر إبقاء المسألة قيد نظره[40].

**القرار رقم 2012/2043م :** إذ يشير إلى قراره 2042 (2012م)، وإلى بياناتـه الرئاسية المؤرخـة 3 أغسطس2011 و 21 مـ ارس 2012م و 5 أبريـ ل 2012م ، واشار أيـضا إلى جميـع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، وادانة الانتـهاكات الواسـعة الانتـشار لحقـوق الإنـسان مـن جانـب الـسلطات السورية، وكذلك أي انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبـها الجماعـات المـسلحة، وإذ يـشير إلى وجـوب محاسـبة المـسؤولين عـن ذلـك، وإذ اعـرب عـن أسـفه البـالغ لمـوت آلاف عديـدة من الأشخاص في سورية، طلب إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن

فورا عن أي عراقيل توضع في طريق أداء البعثة لعملها بصورة فعالة من جانب أي طرف؛ وكرر تأكيد دعوته السلطات السورية إلى السماح بوصول موظفي الهيئات الإنسانية فورا وبشكل كامل ودون عراقيل إلى كل السكان المحتاجين إلى المساعدة وفق الأحكام القانون ا لدولي والمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية، و إبقاء المسألة قيد نظره (41).

**القرار رقم 2052/ 2012م :** إذ يلاحظ مع القلق أن الحالة في الشرق الوسط يخيم عليها التوتر وأنه من المرجح أن يستمر هذا الوضع على حاله مالم يجر التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع أوجه مشكلة الشرق الاوسط إلى أن يتم ذلك واعرب عن قلقه البالغ إزاء جميع انتهاكات اتفاق فض الاشتباكات المؤرخ في 5 يونيو 2012م وشدد إلى الحادثين اللذين وقعا في 5 و 12 مارس واللذين اطلقت حلالهما النار على افرقة المراقبين في الجولان ، وقرر تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباكات لفترة ستة أشهر أي حتي 31 ديسمبر 2012م(42).

**القرار رقم 20212/2084م:** أشار إلى قلق الحالة في الشرق الأوسط يخيم عليها التوتر وأنه من المرجح أن يستمر هذا الوضع على حاله ما لم وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي مشكلة الشرق الأوسط من جميع جوانبها وأعرب عن قلقه إزاء جميع ا نتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات بما في ذلك وجود القوات المسلحة العربية السورية، عسكرية غير مرخص لها داخل المنطقة الفاصلة (43).

**القرار رقم 20213/2108م:** دعا جميع الأطراف في النزاع الداخلي السوري إلى وقف الأعمال العسكرية في منطقة عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباكات واعرب عن بالغ تقديره لأفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباكات العسكريين والمدنيين، ومن بينهم أولئك الذين ينتمون إلى فريق المراقبين في الجولان لخدمتهم ومساهمتهم المستمرة في ظل بيئة عمل تزداد صعوبتها وإذ شدد على ما يقدمه وجود القوة المستمرة من مساهمة هامة في السلام والمن في الشرق الأوسط (44) .

**القرار رقم 2013/2118م:** وأشار إلى بيانات رئيسه المؤرخة 3 اغسطس 2011م و 21 مارس 2012م و 5 ابريل 2012م وإلى قراراته (1540) 2044م و (2042) 2012م و(2043) 2012م. وأكد من جديد أن انتشار الأسلحة الكيميائية وكذلك وسائل إيصالها يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وكذلك اشار إلى أن الجمهورية العربية السورية انضمت في 22 نوفمبر 1968م وإلى بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغارات الخانقة أو السامة أو ماشا بهها وللوسائل البكتريولوجية الموقع في جنيف في

17 يونيو 1925م ولاحظ أن الجمهورية العربية السورية أودعت لدى الأمين العام ، في 14 سبتمبر 2013م صك انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (الاتفاقية) واعلنت انها ستمثل لأحكامها وتحترمها بأمانة وإخلاص فتطبق بذلك الاتفاقية بصفة مؤقتة إلى حين بدء نفاذها بالنسبة للجمهورية العربية السورية [45] .

**القرار رقم 2131/ 2013م:** إذ يلاحظ مع القلق أن الحالة في الشرق الأوسط متوترة ومن المرجح أن تظل كذلك، ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتحقق ذلك، وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وشدد على أن كلا الطرفين يجب أن يلتزما بأحكام اتفاق عام 1947م لفض الاشتباك بين القوات المبرم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية وأن يتقيدا تماما بوقف إطلاق النار، وإذ يتفق مع الأمين العام فيما توصل إليه من استنتاجات تفيد أن الأنشطة العسكرية المستمرة من جانب أي جهة فاعلة في منطقة الفصل بين القوات ما زالت تنطوي على إمكانية تصعيد التوترات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وتهديد استمرار وقف إطلاق النار بين البلدين، وتعريض السكان المدنيين المحليين وأفراد الأمم المتحدة في الميدان للخطر، وإذ اعرب عن قلقه البالغ إزاء جميع انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات [46].

**القرار رقم 2139 /2014م :** اشار إلى قراراته (2042) 2012م و (2043) 2012م و(2118) 2013م وإلى بياناته الرئاسية المؤرخة 3 اغسطس 2011م و 21 مارس 2012م و 5 ابريل 2012م و 2 اكتوبر 2013م وأعرب عن جزعه الشديد إزاء خطورة وسرعة تدهور الحالة الإنسانية في سورية وبخاصة الحالة العصيبة لمئات الآلاف من المدنيين المحبوسين في المناطق المحاصرة ومعظمهم محاصرون من قبل القوات المسلحة السورية وبعضهم تحاصره جماعات المعارضة وكذلك الحالة العصيبة لما يزيد على 3 ملايين شخص يوجدون في مناطق يصعب الوصول إليها [47] .

**القرار رقم 2165 لسنة 2014م:** واشار إلى قراراته (2042) 2014م و (2043) 2012م و (2118) 2013م (2139) 2014م وإلى قراراته الرئاسية المؤرخة 3 اغسطس 2011م و 21 مارس 2012م و 5 ابريل 2012م و 2 اكتوبر 2013م . واعرب عن قلقه الشديد إزاء خطورة وسرعة تدهور الحالة الإنسانية في سورية وإزاء حقيقة ارتفاع عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة.

**القرار رقم (2258) لسنة 2015م:** إذ أشار إلى قراراته (2042) 2012م و(2043) 2012م و(2118)2013م و(2139) 2014م و(2165)ى2014م و(2175) 2014م و(2191) 2014م و(2209) 2015م و(2235) 2015م و(2254) 2015م وإلى بياناته الرئاسية المؤرخة في 3 أغسطس 2011م و في 21 مارس 2012م و 5 أبريل 2012م و في 2 أكتوبر 2013م و في 24 ابريل 2015م وفي 17 اغسطس 2015م واكد من جديد بالتزامه القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأعرب عن غضبه إزاء ما بلغته أعمال العنف من مستوى غير مقبول اخذ في التصاعد ومقتل ما يزيد على ربع مليون شخص منهم عشرات ألآف الضحايا من الأطفال نتيجة للنزاع السوري(48).

**القرار رقم 2314 لسنة 2016م:** إذ اشار إلى قرارته ( 2235) 2015م و(2209) 2018م و(2118) 2013م ولاحظ أن بعثة تقصى الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقق حاليا في المزيد من الادعاءات بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وإدانته بأشد العبارات أي استخدام لأي مادة كيميائية سامة كسلاح في الجمهورية العربية السورية وإذ اعرب عن جزعه من استمرار قتل المدنيين وإصابتهم بمواد كيميائية سامة مستخدمة كأسلحة في الجمهورية العربية السورية (49).

**القرار رقم 2319 لسنة 2016م :** إذ اشار إلى قراراته (2314) 2016م و(2235) 2015م و(2209) 2015م و(2118) 2013م،لاحظ أن تقصى الحقائق التابعة لمنظمة الأسلحة الكيميائية تحقق حاليا في ادعاءات إضافية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وادانه مجددا بأشد العبارات أي لأي مادة كيميائية سامة كسلاح في الجمهورية العربية السورية، وإذ أعرب عن جزعه من استمرار قتل المدنيين وإصابتهم بمواد كيميائية سامة مستخدمة كأسلحة في الجمهورية العربية والسورية (50).

**القرار رقم 2328 لسنة 2016م:** أشار القرار إلى جميع قراراته ذات الصلة وخصوصا القرارات (2139) 2014م و(2165) 2014م و(2191) 2014م و( 2258) 2015م و (2286) 2016م وإذ شعر بالجزع من استمرار تدهور الحالة الإنسانية المؤلمة في حلب ومن أن عددا كبيرا من سكان حلب قد أصبحوا حاليا بحاجة إلى عمليات الإجلاء وتقديم المساعدة الإنسانية على وجه واشار أيضا ضرورة احترام جميع الأطراف للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ (51).

**القرار رقم 2332 لسنة 2016م:**،وبياناته رئيسه المؤرخة 3 اغسطس 2011م وفي 21 مارس 2012م وإذ أعرب عن استنكاره لفداحة أعمال العنف وتصاعدها ومقتل ما يفوق بكثير ربع مليون شخص من جراء جزاء النزاع السوري، من بينهم عشرات الآلاف من الأطفال[52]

**القرار رقم 2336 لسنة 2016م:** إذ أشار إلى جميع قرارته وبياناته الرئاسية السابقة بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية ولاسيما القراران (2254) 2015م و( 2268) 2016م وإلى بيان جنيف المؤرخ في 30 يونيه 2012م،وإذ كرر تأكيد دعوته الأطراف إلى أن تتيح للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول بسرعة وأمان ودون عراقيل إلى جميع أنحاء سورية، على النحو المنصوص عليه في قراراته ذات الصلة [53] .

**القرار رقم 2268 لسنة 2016م**: أشار القرار إلى قراراته (2042) 2012م و(2043) 2012م و(2118) 2013م و(2139) 2014م و(2165) 2014م و(2170) 2014م و(2175) 2014م و(2178) 2014م و(2191) 2014م و(2199) 2015م و(2235) 2015م و (2249) 2015م و( 2253) 2015م و( 2254) 2015م و (2258) 2015م والبيانات الرئاسية المؤرخة في 3 أغسطس 2011م وفي 21 اكتوبر 2013م و 24 ابريل 2015م وفي 17 اغسطس 2015م وإذ يقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام في تنفيذ القرار (2254) 2015م ولاحظ انطلاق المحادثات بشأن عملية الانتقال السياسي في 29 يناير 2016م بفضل مساعيه الحميدة وعلى يد مبعوثه الخاص إلى سورية، انسجاما مع الفقرة 2 من القرار (2254) 2015م[54].

**القرار رقم 2294 لسنة 2016م:** أشار القرار إلى أن الحالة في الشرق الأوسط يخيم عليها التوتر وأنه من المرجح أن يستمر هذا الوضع على حاله ما لم يجر التوصل إلى تسوية شاملة تعطي جميع أوجه مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك المؤرخ 8 يونيو 2016م وإذ اعاد أيضا تأكيده قراره (1308) 2000 المؤرخ في 1 7 يوليه 2000م [55] .

**القرار رقم ( 2361) لسنة 2017م:** إذ لاحظ مع القلق أن الحالة في الشرق الأوسط يخيم عليها التوتر وأن من المرجح أن تظل على هذا النحو مالم يجر التوصل إلى تسوية شاملة لجميع أوجه مشكلة الشرق الأوسط، وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك المؤرخ في 8 يونيه 2017م،وإذ اعاد أيضا تأكيد قراره المؤرخ 17يوليه 2000م،وإذ شدد على أن كلا الطرفين يجب أن يلتزم بأحكام اتفاق عام

1974 م لفض الاشتباك بين القوات المبرم بين اسرائيل والجمهورية العربية السورية وأن يتقيدا تقييدا تاما بوقف إطلاق النار[56].

**القرار رقم ( 2401) لسنة 2018م:** إذ كرر إعرابه عن أساه العميق لاستمرار خطورة الوضع الإنساني في سورية بما في ذلك في الغوطة الشرقية ومحافظة إدلب وشمال محافظة حماة وركبان والرقة ولأن أكثر من 13.1 ملايين من المشردين داخليا ومليونان ونصف مليون ممن يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون ومئات الآلاف من المدنيين الذين أوصدت دونهم المنافذ في المناطق[57].

**القرار رقم ( 2426) لسنة2018: إذ** لاحظ بقلق أن الحالة في الشرق الأوسط يخيم عليها التوتر وأن من المرجح أن تظل على هذا النحو مالم يتم التوصل إلى تسوية شاملة لجميع أوجه مشكلة الشرق الأوسط وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباكات المؤرخ في 11 يونيو 2018م وإذ يعيد ايضا تأكيده في قراره (1308) المؤرخ 17 يوليو 2000م

**القرار رقم(2642) لسنة 2022م:** إذ شجع الجهود المبذولة لتحسين إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط النزاع وجميع الطراف المعنية على مواصلة تعزيز إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق بما يتسق مع تقييمات الأمم المتحدة للاحتياجات ويرى أن الوضع المروع في سوريا لايزال يشكل خطرا يهدد السلام والأمن في المنطقة وكما اشار القرار إلى ضرورة احترام جميع الأطراف للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني ومبادئ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ

**2- تقييم قرارات مجلس الأمن خلال الفترة 2012م –2022م :**

إن تلك القرارات التي اتخذت من قبل مجلس الأمن الدولي تجاه الأزمة السورية منذ بداية أحداث الربيع العربي قرار رقم 2042 لعام 2011 م بشأن الأزمة السورية قد فشل من قبل روسيا والصين إلى استخدام حق الفيتو، أما فيما يتعلق بالقرارات من عام 2012م حتي 2022م كانت أغلب هذه القرارات قد طبقت بالشكل غير الصحيح ولم تكون ملموسة على أرض الواقع وكذلك لم تكن ذات تسوية واضحة المعالم تجاه الشعب السوري وعليه فإنه تعتبر جل القرارات تجاه الأزمة السورية فاشلة وقد أشار القرار رقم (2319) لسنة 2016م بشأن لجنة تقصى الحقائق إلى حظر استخدام الأسلحة الكيمياوية تجاه المدنيين وأن هذه القرارات لم تضع تسوية وخارطة طريق واضحة المعالم لإنهاء هذه الصراعات في سوريا.

**الجدول رقم (1) يوضح عدد القرارات المتخذة من قبل مجلس الأمن الدولي تجاه الأزمة السورية خلال الفترة 2012م -2022م.**

| رقم القرار | السنة | عدد القرارات |
|---|---|---|
| 2042 | 2012م | 1 |
| 2043 | 2012م | 1 |
| 2025 | 2012م | 1 |
| 2084 | 2012م | 1 |
| 2108 | 2013م | 1 |
| 2118 | 2013م | 1 |
| 2131 | 2013م | 1 |
| 2139 | 2014م | 1 |
| 2165 | 2014م | 1 |
| 2258 | 2015م | 1 |
| 2314 | 2016م | 1 |
| 2319 | 2016م | 1 |
| 2320 | 2016م | 1 |
| 2332 | 2016م | 1 |
| 2268 | 2016م | 1 |
| 2294 | 2016م | 1 |
| 2361 | 2017م | 1 |
| 2401 | 2018م | 1 |
| 2402 | 2018م | 1 |
| 2426 | 2018 | 1 |
| 2642 | 2022م | 1 |

| العدد الكلي للقرارات / 21 قرار |
|---|

المصدر: من إعداد الباحث

## الخاتمة:

يعتبر مجلس الأمن من أهم اجهزة الأمم المتحدة وذلك لأمن مهمة تحقيق الهدف الرئيسي الذي من أجله تم تأسيس هذه المنظمة هو حفظ السلم والأمن الدوليين من أعمالها الحصرية، ولكي يستطيع هذا الجهاز القيام بأعماله هذا، سمح ميثاق الأمم المتحدة له بحق إصدار القرارات الملزمة وسلطة التدخل في المنازعات الدولية، سواء وافقت عليه الدول المتنازعة أم لا وأن اهتمام المجتمع الدولي بهذا الجهاز لم يأتي إلا لأن الحرب كانت الوسيلة الوحيدة التي تلجأ إليها الدول المتنازعة لحل منازعتهم ولهذا فإن البشرية أصابت من الحرب هلاكا ودمارا وعلى الرغم من أن الميثاق قد حزم استخدام القوة في العلاقات الدولية إلا في حالة الدفاع الشرعي أي عندما تتعرض الدولة لعدوان خارجي، إلا أن الدول تستخدم القوة لتسوية منازعتها وعليه تم تناول في المبحث الأول مجلس الأمن الدولي هو أحد الأجهزة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة وقد خصص الفصل الخامس

من ميثاق الأمم المتحدة لبيان طريقة تأليف هذا المجلس واختصاصاته واجراءات العمل الخاصة به ويعتبر هذا المجلس هو الجهاز التنفيذي الوحيد للأمم المتحدة فهو المعني الأول بتنفيذ قواعد القانون الدولي على المستوي الدولي نشأة مجلس الأمن الدولي واختصاصات نشأة مجلس الأمن الدولي يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من الأمم المتحدة، وتكون جمهورية الصين، وفرنسا، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين كما تم تناول اليات الأمم المتحدة في تسوية الصراعات تفرض منظمة الأمم المتحدة على جميع أعضاء الهيئة حل منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية من أجل عدم عرض السلم والأمن الدولي للخطر ك المفاوضات والوساطة و المساعي الحميدة و التحقيق أما في المبحث الثاني الازمة السورية تُعد الأزمة السورية واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا في العالم؛ نظرًا لتعدد أطرافها ما بين أطراف محلية، وإقليمية، وأخرى دولية، وتعدد وتباين مصالح كل طرف إلى حد التشابك وأحيانًا التعارض، وبالرغم من قرب دخول الأزمة عامها "الثاني عشر فلا توجد مؤشرات تُنذر بقرب انتهائها فمازال الصراع قائمًا منذ اندلاعه في 2011م إلى الآن، ويزداد المشهد السوري تعقيدًا يومًا بعد يوم، وتزداد حدة الأزمة الإنسانية بمرور الوقت، فمازال الشعب السوري تحت وطأة القصف والدمار الذي خلفته الحرب؛ التي أدت لنزوح ملايين اللاجئين لدول الجوار كما تم التحدث الأسباب الداخلية للأزمة السورية من المؤكد أن التغيرات التي اجريت في العالم العربي في عام 2011م قد فرضت نفسها على الأوضاع السورية حيث انطلقت الثورة السلمية بأولى مطالبها وهي الحرية، فتعرض الشعب السوري والذي نادى بحريته لشتي أنواع القمع والاضطهاد من قبل النظام السوري، فتطور هذا المطلب من الحرية إلى إسقاط النظام لتزداد آلة القمع الأسدي وقد حمل شعاري الثورة الأساسيين " الحرية وإسقاط النظام " الكثير من المطالب المحقة للشعب السوري، التي يمكن تحديدها من خلال عناوين اساسية تشكل المطالب الرئيسية للثورة السوري الأسباب الخارجية للأزمة السورية:

مع استمرار التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عقب ثورة 2011م أصبحت الدولة السورية مفتوحة أمام التدخلات الخارجية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي؛ وذلك بسبب عدم قدرة النظام الحاكم في سوريا على السيطرة على كافة أنحاء الدولة، وعدم قدرته على الحد من العنف، وذلك في إطار تدخل العديد من الفاعلين الدوليين الذين قاموا بتأييد النظام السوري

كما تم التحدث عن قرارات مجلس لأمن الدولي إن الدور الأهم المنوط بالأمم المتحدة حيال الوضع في سوريا هو دور سياسي أولا وقبل كل شيء. وأي دور آخر هو بالضرورة تابع أو مكمل وقد كان الاعتقاد السائد هو أن الأمم المتحدة يُمكنها رعاية مقاربة سياسية توافقية، في ضوء القناعة الأميركية الروسية المشتركة، القائلة بأن لا حل عسكريا للوضع القائم. وهذا ما اتضح بداية في بيان أو وثيقة جنيف، التي أعلنت في يونيو/ من العام 2012م وباعتباره الجهة المنوط بها حفظ السلم . إن تلك القرارات التي اتخذت من قبل مجلس الأمن الدولي تجاه الأزمة السورية منذ بداية احداث الربيع العربي قرار رقم 2042 لعام 2011 م بشأن الأزمة السورية قد فشل من قبل روسيا والصين إلى استخدام حق الفيتو، أما فيما يتعلق بالقرارات من عام 2012م حتي 2022م كانت أغلب هذه القرارات قد طبقت بالشكل غير الصحيح ولم تكن ملموسة على أرض الواقع وكذلك لم تكن ذات تسوية واضحة المعالم تجاه الشعب السوري وعليه فإن جل القرارات تجاه الأزمة السورية تعتبر فاشلة وقد أشار القرار رقم (2319) لسنة 2016م بشأن لجنة تقصى الحقائق إلى حظر استخدام الاسلحة الكيمياوية تجاه المدنيين وإن هذه القرارات لم تضع تسوية وخارطة طريق واضحة المعالم لإنهاء هذه الصراعات في سوريا.

## الهوامـــــــــــش:

1. برهان علي محمد سعيد،دور مجلس الأمن في إدارة الزمات الدولية (الأزمة الليبية انموذجاً )،مجلة العلوم السياسية،العدد,(65)،شهر يونيو،2023م،ص32.
2. المرجع السابق نفسه.
3. عبدالسلام جمعة عوض حمد،دور الأمم المتحدة في تسوية أزمة لوكربي خلال الفترة 1988-2001م،مجلة رماح للبحوث والدراسات،مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح ،الأردن العدد(82)،شهر يوليو/ جولاي،2023م،ص 347.
4. المرجع السابق نفسه.
5. عربي عودة قلة،محاضرات في مقياس المنظمات الدولية،مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,لطلبة السنة الثانية، جامعة الجزائر (3) ،2020م ,ص6.
6. خالد محمد بن اليوسف،دور مجلس الأمن الدولي دراسة الشرعية القانونية،مجلة كلية الشرعية والقانون بتفهنا الأشراف – الدقهلية ،العدد (25)،الإصدار الثاني،الجزء الأول،2022ه ص282.
7. المادة (23)،من ميثاق الأمم المتحدة.
8. المرجع السابق نفسه.
9. المادة (24)،من ميثاق الأمم المتحدة .
10. المادة (25)،من ميثاق الأمم المتحدة.
11. المادة (26)،من ميثاق الأمم المتحدة.
12. المادة (27),من ميثاق الأمم المتحدة.
13. المادة (28)،من ميثاق الأمم المتحدة.
14. المادة (29)،من ميثاق الأمم المتحدة.
15. المادة (30)،من ميثاق الأمم المتحدة،
16. المادة (31)،من ميثاق الأمم المتحدة.
17. المادة (32)،من ميثاق الأمم المتحدة.
18. جبيقة علي معمر،صورية شعبان،دور مجلس الأمن الدولي في حماية حقوق الإنسان،رسالة ماجستير جامعة مولود معمري تيزي وزو،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،الجزائر،2016م،ص21
19. سميرة ناصرى،الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة،رسالة ماجستير مقدمة إلي جامعة محمد خيضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر،2009-2010 ،ص33.
20. عمر عبدالله عفتان،تسوية النزاعات سلمياً,مجلة العلوم السياسية والقانونية،عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث،لكلية بلاد الرافدين الجامعة،2020م،ص 274.
21. المرجع السابق نفسه.
22. إدريس محمد علي قناوي،أنماط التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية الصراعات في القارة منذ انتهاء الحرب الباردة : دراسة لبعض الحالات التطبيقية،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الأفريقية،قسم السياسة والاقتصاد،جامعة القاهرة,2014م,ص 57.
23. إبراهيم محمد البنا ،زياد جمال القصاص،عبدالحليم أحمد إبراهيم ،عبدالله أحمد السيد واخرون،الأزمة السورية:(2011_2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة – دراسة في

الأصول وآليات إدارة الصراع,المركز الديمقراطي العربي،للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية،مصر،شهر فبراير،2023م.
24. خالد مفتاح أشتيوي،مسار الزمة السورية من 2011- 2016م،،2016م المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة،المجلد (9)،العدد الأول،الجزء الثاني،شهر يناير،2108م ص 947.
25. المرجع السابق نفسه.
26. إيمان جابر محمود زغلول ، مريم السيد عبدالله محروس ,إبراهيم منشاوي،دور الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمة اللاجئين السوريين 2011- 2023،المركز الديمقراطي العربي،مصر،6 يوليو،2023م .
27. المرجع السابق نفسه..
28. المرجع السابق نفسه.
29. إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاص، عبدالحليم أحمد إبراهيم، عبد الله أحمد السيد واخرون،الأزمة السورية:(2011_2022)،مرجع سبق ذكره.
30. إيمان جابر محمود زغلول ، مريم السيد عبدالله محروس ,إبراهيم منشاوي، دور الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمة اللاجئين السوريين 2011- 2023م،مرجع سبق ذكره.
31. المرجع السابق نفسه.
32. إبراهيم محمد البنا ،زياد جمال القصاص،عبدالحليم أحمد إبراهيم ،عبدالله أحمد السيد واخرون،الأزمة السورية:(2011_2022)،مرجع سبق ذكره.
33. أمير خالد سعيد محمد حسن،على جلال عبدالله معوض ،أثر التدخلات الخارجية على فشل الدولة السورية (2011 – 2022)،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية،مصر،شهر اغسطس،2022م.
34. المرجع السابق نفسه.
35. المرجع السابق نفسه.
36. المرجع السابق نفسه.
37. -عبدالجليل المرهون،الأمم المتحدة والمسألة السورية،متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/opinions/2014/4/7 ،تاريخ الاطلاع اليوم الأحد 2024/4/24م،الساعة 11:30ص.
38. قرار مجلس الأمن الدولي،( 2042)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6751 المعقودة في 14 ,أبريل 2012م.
39. قرار مجلس الأمن الدولي رقم( 2043),الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6756 المعقودة في 21 ,أبريل 2012م.
40. قرار مجلس الأمن الدولي رقم( 2052),الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6791 المعقودة في 27 ,أبريل 2012م
41. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ( 2084)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6893 المعقودة في 19 في ديسمبر 2012م.
42. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ( 2108)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6991 المعقودة في 27 في ديسمبر 2013م.
43. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2118)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7038 المعقودة في 27 في سبتمبر 2013م.
44. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ( 2131)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7089 المعقودة في 18 ديسمبر 2013م.

45. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ( 2139)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7116 المعقودة في 22 فبراير 2014م
46. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ( 2258)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7595 المعقودة في 22 ديسمبر 2014م
47. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ( 2314)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7798 المعقودة في 31 اكتوبر 2014م
48. قرار مجلس الأمن الدولي رقم ( 2319)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7815 المعقودة في 31 اكتوبر 2014م.
49. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2328)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7841 المعقودة في 19 ديسمبر 2016م.
50. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2332)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7849 المعقودة في 21 ديسمبر 2016م.
51. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2336)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7855 المعقودة في 31 ديسمبر 2016م.
52. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2268)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7634 المعقودة في 26فبراير 2016م.
53. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2294)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7726 المعقودة في 29 يونيه 2016م.
54. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2361)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7986 المعقودة في 29 يونيه 2017م.
55. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2401)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8188 المعقودة في 24 فبراير 2018م.
56. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2426)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8303 المعقودة في 29 يونيه 2018م
57. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2442)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9089 المعقودة في 12 يوليو 2022م